أكد أن النيابة على وشك إنجاز ملف قضية القتل التي رافقت توزيع الإغاثة للمتضررين

محافظ ريمة: الأمين العام رفض رئاسة اللجنة.. واعتبرها «إحراجات»!

■ بالرغم من مضي شهر كامل على أمطار «ريمة» وما احدثته من اضرار استدعت إغاثة الدولة، إلاّ أن تداعياتها ماتزال قائمة.. غذتها مواقف متناقضة مع مسؤولياتها، وخلافات غير مبررة.. من نتائجها برزت المواجهة بدلاً من الإغاثة وشيع المتضررون من أبناء مديريات ريمة واحداً منهم مقتولاً برصاصة كانت كفيلة بتصعيد تداعيات الحادثة حتى اللحظة!

«الميثاق» التقت محافظ ريمة الأخ أحمد مساعد حسين.. وكاشفته تداعيات القضية، ومحاولات تصعيد ما يؤدي إلى عكس التقدم في الاتفاق أو الحلول.. وهنا نورد حصيلة الحوار:

■ حوار/ محمد الجرادي

هناك أطراف دفعت المواطنين إلى التجمهر بهدف الفوضى وإفشال عملية التوزيع

□ احمد مساعد حسين

أولياء الدم وأقارب المجني عليه باركوا إحالة القضية إلى النيابة.. ورأوا فيها الطريق الصحيح والأسلم

المجلس المحلي بهيئاته الإدارية وأعضائه في المديريات يواصل عمله.. باستثناء الأمين العام وعضو آخر!

● *لتكن البداية من حادثة القتل الأليمة التي تمت في المكان المخصص لتوزيع مواد الإغاثة على المتضررين في منطقة الرباط، أين وصلت تحركاتكم في هذه القضية؟*

- نحن في انتظار ما ستصدره النيابة بشأن القضية.

● *والنيابة إلى أين وصلت وفقاً لمتابعتكم؟*

- اعتقد انها أوشكت أن تستكمل تحرياتها وتحقيقاتها في هذا الموضوع وسوف تقدم ملفاً متكاملاً عن القضية.

● *متى تتوقعون إنجاز النيابة لهذا..؟*

- «مقاطعاً» خلال الأيام القليلة القادمة.

● *نفهم من حديثك أن هناك سيطرة على احتمالات حدوث أية تداعيات للقضية.. لكن البعض لايزال يحاول إثارتها وتصعيدها وهناك من يدعو من خلال بيانات إلى الثأر والانتقام؟*

- ما يحاول البعض إثارته هو من باب الكلام أو التصرف غير المسؤول.. ولذلك نحن حرصنا على أن تحال القضية إلى النيابة في نفس اليوم الذي حدثت فيه.. وأوضحنا استعدادنا للتعاون مع النيابة في مسألة استدعاء أي مسؤول في المحافظة أو المجلس المحلي بشأن القضية.. وبالصورة التي يحددها القانون.. ولن نتساهل مع ما ستقرره النيابة.

● *هل حدث أن استدعت النيابة أحد هؤلاء؟*

- لم يحدث حتى الآن.. عدا آخرين وردت اسماؤهم في محاضر التحريات والتحقيقات.

اتهامات بدون مسئولية!

● *هناك اتهامات مباشرة صرح بها البعض وتناولتها وسائل إعلام المعارضة من أن اللجنة المكلفة بتوزيع مواد الإغاثة هي التي ارتكبت جريمة قتل المواطن عبدالله الحردي؟*

- الكلام كثير والاتهامات موزعة على الهواء.. وأنا كمسؤول أول في المحافظة لا استطيع أن أتهم أحداً.. النيابة هي من ستكشف عن حقيقة ماحدث.. وللأسف الشديد ان المجلس المحلي يقف وراء توزيع هذه الاتهامات وبدون الشعور بالمسؤولية تجاه الأمر.. وكنت أتمنى عدم التهور في اطلاق الاتهامات جزافاً.. لننتظر اكتمال التحقيقات في القضية، ونحن في الأخير مع ما ستقرره النيابة.

● *أولياء الدم وأقارب المجني عليه.. ما موقفهم في ظل ما يحاول البعض إثارته وتصعيده؟*

- لقد التقينا بالمشائخ والوجهاء وأولياء الدم.. وقدمنا لهم التعازي وشعورنا بالألم لما حصل.. وقلنا لهم إن القضية بيد النيابة، وحقيقة كان موقفهم إيجابياً واعتبروا إحالة القضية للنيابة هو الطريق الصحيح والأسلم.

● *عفواً سيادة المحافظ.. بالعودة إلى مكان وزمن الحادثة وظروفها.. برأيكم ما الذي جعل من السيطرة على الوضع غير ممكن من قبل لجنة التوزيع أو الأمن؟*

- أولاً لابد أن تدرك في مثل هذه الظروف يكثر الكذب وتكثر الشكاوى والطلبات، الكل يعلن حاجته للمساعدة، والكل يعتقد استحقاقه هذه الإغاثة ولو لم يكن متضرراً.. والواقع ان هناك من دفع الناس إلى التجمهر بشكل عشوائي ومريك.. وكان الهدف من ذلك هو عرقلة عملية التوزيع، وافشال المهمة.

● *لكن يقال إن الذين تجمهروا هم المتضررون؟*

- متضررون وغير متضررين تجمهروا وبدافع من المجلس المحلي.. فقد تعمدوا دفع المواطنين بهذه الصورة التي أدت إلى فوضى وحدوث المواجهة.

● *أنت تؤكد أن عملية التوزيع تمت بحضور هيئات المجلس المحلي في المديريات، كيف نفهم اشارتك إلى أن المجلس وراء إحداث الفوضى؟*

- أقصد أن الأمين العام للمجلس ومعه عضو المجلس أحمد يحيى الأبارة، هما من حاولا تصعيد الموقف، أما عن الآخرين في المجلس في المحافظة أو المديريات فهم متواجدون معنا ويعملون إلى جانبنا.

الأمين رفضها!

● *الأمانة العامة للمجلس تتهمكم بإقصائها من هذه المهمة وأكدت في تصريحات إعلامية ان المجلس أقصي تماماً ولم يكن له أي دور في هذه المسألة؟*

- الأمين العام هو نفسه من رفض رئاسة لجنة التوزيع والمتابعة التي تم تشكيلها بقرار، قبل وصول مواد الإغاثة وحدث ان ابلغناه بقرار تشكيل اللجنة برئاسته ونيابة الوكيل المساعد وعضوية مدير الأشغال ومديري المديريات، لكنه أبدى عدم استعداده، ومع ذلك حاولت التواصل معه عشية وصول مواد الإغاثة إلى المنطقة، وابلغه ان المواد ستصل في الصباح، ولابد من ان تكون اللجنة مستعدة، لكني فوجئت بأنه قد أغلق هاتفه تماماً.. وكان بالضرورة اصدار قرار آخر لتشكيل اللجنة برئاسة الوكيل المساعد نظراً لتعذر استعداد الأمين العام عن القبول برئاسة اللجنة.

● *المجلس يؤكد ان هذا القرار جاء بعد أن كان قد عقد اجتماعاً وأقر آلية توزيع الإغاثة، وتشكيل اللجان؟*

- هذه محاولة لتبرير موقف الهروب من المسؤولية، والأمين العام نفسه يعلم محاولتي معه للمرة الثانية بعد تشكيل اللجنة برئاسة الوكيل، على أن يتم التفاهم مع اللجنة والعمل سوياً، لكن للأسف أصر في اجتماع اللجنة أن يفرض نفسه كرئيس لها.. مقابل تمسك الوكيل بالقرار، كما أن الأمين العام لايستطيع أن ينكر أنه اعتبر رئاسته للجنة فيها احراجات ولذلك أبدى عدم استعداده في البداية.

● *بالإشارة إلى عملية توزيع مواد الإغاثة على المتضررين تردد انه تم التلاعب بالمواد.. وتوزيعها بعشوائية، بل تردد انه تم الاستحواذ عليها من قبل اللجنة واخضاع بعض موادها للبيع؟*

- هذا ما يردده الإنسان العاجز عن العمل والمتهرب من المسؤولية، ماحدث أن عملية التوزيع تمت حتى وقت الحادثة وكان لابد من توقف العملية واغلاق المخازن، وتكليف لجنة برئاسة مدير مديرية مزهر وأمناء عموم المجالس المحلية في الجبين والسلفية، لحصر ما تبقى في المخازن وما تم توزيعه في المديريات.. والتأكد من وصول المستحقات إلى المتضررين.

● *هل أنجزت اللجنة مهمتها؟*

- لم تستكمل اللجنة حتى الآن بعض هذه التفاصيل.. وسوف تتضح لنا الصورة تماماً بعد استكمال اللجنة لتقاريرها خلال الأيام القريبة.

أضرار أخرى

● *هناك من يستغرب عملية اقرار نسبة من مواد الإغاثة لمديريات اخرى ليست متضررة.. وإلحاقها على حساب مديريات متضررة أساساً.. ما توضيحكم؟*

- في الحقيقة كان لابد من الأخذ في الاعتبار أضرار أخرى في مديريات أخرى وإن كانت بنسبة أقل.. وبالتالي فقد شمل قرار التوزيع أربع مديريات متضررة هي «الجبين، كسمة، بلاد الطعام، الجعفرية» هذه المديريات الأربع شملها القرار بدرجة أولى، فيما شمل القرار أيضاً بدرجة ثانية مديريتي «مزهر والسلفية».

● *وهل تأكد لكم وصول هذه المواد من معونات الإغاثة إلى هذه المديريات فضلاً عن صرفها للمستحقين؟*

- كما اشرت قبل قليل هناك لجنة تستكمل هذا التقصي، ونحن بانتظار نتائجها.

● *ماذا عن أضرار كارثة السيول على صعيد المنازل التي تهدمت والتي أصبحت خطراً على سكانها، أو بالنسبة للأراضي والأموال التي تضررت؟*

- هذا الموضوع مكلف به الأمين العام للمجلس المحلي من قبل وزارة الإدارة المحلية، لكن للأسف لم يستجد شيء، الأمين العام معتكف في صنعاء هو وأعضاء اللجنة المشكلة برئاسته ويفترض أن يكون هذا الموضوع قد انجز، لأن من المهم بناءً على هذا التكليف أن نقف على تقارير حول حجم الأضرار في مساكن المواطنين، ورفعها إلى الأشغال ومن ثم إلى مجلس الوزراء.. ومن جهتنا أمام تهرب الأمين العام بدأنا التحرك وكلفنا مدير الأشغال ومهندسين بمتابعة القضية.

محاسبة المسيئين

● *سؤال أخير.. ما صحة ما يقال عن محاولات لتجميد المجلس المحلي بالمحافظة؟*

- كلام غير صحيح.. المجلس المحلي بهيئاته الإدارية في المحافظة وأعضائه في المديريات يواصل عمله باستثناء الأمين العام وعضو آخر.

هناك شيء لابد من تأكيده.. نحن في المجلس المحلي نحتفظ بحقنا القانوني في محاسبة كل من أساء إلى المحافظة عبر الصحافة خلال الفترة المنصرمة.

■ في العدد قبل الماضي من «الميثاق» وفي عمودي الأسبوعي «همزة وصل» كنت كتبت تحت عنوان «محلي ريمة.. العجلة من الشيطان» تعليقاً سريعاً على موضوع المساعدات العاجلة للمتضررين من الفيضانات والأمطار التي تعرضت لها محافظة ريمة، وهي المساعدات التي مر عليها أسبوعان ولم تصل إلى المتضررين الذين فقدوا منازلهم وأشياء أخرى.. وتحديداً كنت أناقش وأعلّق على عنوان بارز لخبر رئيسي عن وكالة «سبأ» للأنباء وتداولته الصحف الرسمية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة.. مفاده أن المجلس المحلي في ريمة يعقد اجتماعاً لبحث الآليات المناسبة لتوزيع المساعدات «العاجلة» على المتضررين من الفيضانات والأمطار- طبعاً كان ذلك بعد أسبوعين من الكارثة.. وتساءلت حينها حول ما عادت تعنيه كلمة «مساعدات» و«عاجلة» في هذه الحالة؟!

من.. وإلى «محلي ريمة»: ابتسموا.. رجاءً

وصل الرد.. ولكن على ماذا؟!

□ كتب/ أمين الوائلي

● بالتأكيد.. لي وللصحافة الحق الكامل في مناقشة مواضيع كهذه تهم الناس والمجتمع.. كما أنها مواضيع تتعلق بعمل ووظيفة جهات وسلطات تنفيذية هي محل مراقبة ونقد وتقويم الصحافة والإعلام وأجهزة الدولة المختلفة وذات العلاقة.. والحق يقال أنني لم أكن على اطلاق من قريب أو بعيد بما يدور في كواليس المحافظة ومجلسها المحلي.. بل لم أكن أعرف شيئاً عن الخلاف والتصعيد بين المجلس المحلي والمحافظة.. ثم انني لم أكتب أو أشير إلى شيء من هذا الخلاف.. ولا تصورت يوماً أن يكون المجلس المحلي والمحافظة طرفا خلاف ونزاع في قضية ما وخصوصاً قضية تتعلق مباشرة بحياة الناس ومصالح المواطنين.

● أعود للتذكير مجدداً بأن ما كتبته وأوردته بالنص كان مجرد تعليق على عنوان خبر ورد في وسائل إعلام رسمية ولم أختلقه أنا من عندي.. كما أن القضية كانت ولاتزال تستحق الكتابة والمناقشة الإعلامية الجادة وهي تتعلق بمواضيع الإغاثة الطارئة والتعامل الكفؤ مع الحالات العاجلة والكوارث الطبيعية في أية محافظة كانت وهذه هي قضيتي الأساسية وليست غيرها من «بعاسس» الخلافات الجانبية بين هذه وتلك من السلطات المحلية والأجهزة التنفيذية- وكنت قد أكدت على حاجتنا الماسة- كمجتمع- إلى فلسفة جديدة لأعمال الدفاع المدني والإغاثة العاجلة والتعامل مع أحوال الطوارئ والكوارث الطبيعية.

● بعدها بأسبوع علمت عن «حنق» و«زعل» مجلس محلي ريمة.. وجاء إليّ أو اتصل بي من يعاتبني ويقول لي «الله المستعان...!!» والسبب دائماً شكاوى محلي ريمة عبر قنوات شخصية بحتة واتصالات هاتفية إلى فلان وعلان تشكو مدير تحرير «الميثاق» وتحامله و«حقده» الدفين على محلي ريمة!! وكأنني صاحب ثأر معهم أو طرفاً في خلاف على بقعة أرض؟! وكان يغنيهم عن ذلك إرسال رد عبر الفاكس يحمل رأي وتعليق المجلس المحلي على مقالتي.. إن كان فيها ما يوجب الرد أصلاً.. لأن ما كتبته كان رأياً شخصياً لاموقفاً رسمياً باسم الصحيفة ولا فيه اتهام لأحد، وكنا سنبادر إلى نشر الرد عملاً بالأعراف المنظمة لعمل الصحافة.. هذا أولاً.. فقط.

رد.. ولكن على ماذا؟!

● وصل إلى الصحيفة ولمرات عدة أشخاص قالوا أنهم من محلي ريمة ويريدون مدير التحرير.. وللأسف الشديد فاتني الشرف مراراً ولم أقابلهم.. وفي الأخير تركوا رسالة- كرد على الموضوع- والحقيقة تقتضي القول بأن ما ورد في الرسالة لم يكن رداً على شيء.. إذ لاشيء يستحق الرد في موضوع رأي.. علاوة على ذلك أسأل: هل كان الأمر يستحق العناء ومغادرة المجلس المحلي وأعمالهم في محافظة ريمة للوصول إلى صنعاء والبحث عن مدير التحرير؟! ومن ثم هل يستحق الأمر كذلك رسالة منفعلة ورداً عصبياً كالذي بين أيدينا؟! ألم يكن خيار رسالة عبر الفاكس كافياً؟ وهو المعمول به والمتعارف عليه في عمل الصحافة؟!

● أما الرسالة أو «الرد» فقصة أخرى تستحق التوقف عندها وإجراء مناقشة هادئة معها..

قبل كل شيء وأي شيء آخر استطيع تجاهل الرسالة وكأنها لم تكن.. لأنها غير رسمية بالمرة، وليس فيها ما يدل أو يشير إلى أنها صادرة عن مجلس محلي ريمة أو جهة رسمية تمثل سلطة محلية لمحافظة بحالها، فهي جمعت على ورق عادي (A4) وليس الورق الرسمي بترويسة الجهة وصفتها.. كما أنها غير مختومة بختم محلي ريمة.. واكتفت فقط بإيراد اسم «أبو الفضل السعدي.. أمين عام المجلس المحلي محافظة ريمة» وتوقيع لا أجزم بصحته مالم يكن عليه الختم الرسمي.. فما الذي يجعلني أتعامل مع رسالة عادية كهذه؟ وهي تفتقر إلى أبسط شروط التعاملات والمراسلات الإدارية! لعل في ذلك بعض إشارة إلى عشوائية التعامل والتراسل وانفعالية التعاطي مع الأشياء والمواقف.

● زد على ذلك أن كمية الأخطاء والتحريفات الإملائية والنحوية واللغوية والتعبيرية الواردة في الرسالة تفوق عدد أسطر وكلمات وحروف الرسالة!!! ويستحيل عليّ تصديق أنها صادرة عن سلطة محلية ومجلس بلدي منتخب يدير شئون محافظة بحالها وتصاغ بهذه الأخطاء والركاكة.

● وأما ثالثة الأثافي.. فقد خلت الرسالة من عبارات التصدير البسيطة والمتعارفة.. وخلت من التقويم والمخاطبة بالاسم والصفة والغرض من الرسالة أو الرد..

مباشرة جاء العنوان هكذا «أمين آخر المتحدثين» ومن الكلمة الأولى جاء في السطر الأول «وأخيراً تحدث الأخ مدير التحرير أمين لكنه لم يكون (يكن) أميناً..» الخ! هكذا يبدو الانفعال واضحاً وكأن القضية هي البحث عن خصومة ومعارك هامشية مفتعلة وغيّبت القضية الأساسية والموضوع محل النقاش من السطر الأول.

الدنيا سلامات!

● من المهم التأكيد على أننا لانبحث عن جدل منفعل وصخب جانبي من هذا النوع.. كما لا مصداقية البتة لافتراضات أو تهيؤات الأخوة في أمانة محلي ريمة، حول قصد مسبق منا ومتعمد بالحقد والافتراء عليهم.. ستكون كارثة لو توهموا ذلك، وكارثة أفدح لو صدقوا، الأمور عوافي والدنيا سلامات.. وعليكم من الآن وأنتم في بداية عملكم أن تعدوا أنفسكم لتعامل جاد ومنفتح مع الصحافة والإعلام وقضايا الرأي والنقد.. لأنكم في موقع المساءلة ومحل النقد ومقام المراقبة الشعبية والرسمية والإعلامية.. أليس كذلك؟! أعني أنه لا داع يوجب الانفعال وكيل الاتهامات والإساءات والتقول على الآخرين.. فذلك قد يعرضكم للمقاضاة والمساءلة.

● القليل من الكلام والكثير من العمل هو ما يحتاج إليه الجميع.. وهو الشعار الذي رفعه وشدد عليه فخامة رئيس الجمهورية.. ولا أفهم لماذا كلف محلي ريمة نفسه وضمن رسالته تلك البطاقة التعريفية والشرح التاريخي عن المجلس المحلي في ريمة وكيف أنه «متماسك» و«متلاحم» و«يضرب به المثل».. متى وأين ونحن لانزال في أول العمل؟! ثم ما الذي يعنيه القول بأن المجلس «واجهته صعوبات وعوايق (عوائق) كبيرة لم تثنه أو تقل من عزيمته»!! متى حدث ذلك بالضبط والمجلس لم يمض عليه أكثر من شهرين؟!

● قالت الرسالة كل شيء وأي شيء.. إلاّ أنها لم تقل شيئاً واحداً وهو: لماذا وماهي مناسبة كل هذه الربيبة والانفعال؟ ولم أفهم ما يعنيه السيد أمين عام محلي ريمة بقوله «وأخيراً تحدث أمين.. يا أمين (أمين) كن أمين (أمين).. ولا تكون (تكن) آخر المتحدثين».. الذي أعلمه أنني أتحدث منذ اليوم الأول لولادتي.. ودائماً أكتب وأتحدث ولا مشكلة لديّ في الهدرة وكثرة الكلام!.

معذرة.. لا تصلح للنشر

● علينا أن نعتذر تماماً عن نشر ما ورد في الرسالة لأسباب عدة أهمها أنها غير رسمية ولا موثقة ولا مسجلة ولا مختومة ويصعب الاعتماد عليها رسمياً.. وتطرقت إلى قضايا أخرى وتشعبات لم ترد في الموضوع محل الرد... كما أنها حاولت وبطريقة متعسفة إقحام الصحيفة في موضوع خلافي بحت بين المجلس المحلي وقيادة المحافظة والمحافظ تحديداً.. ونحن على مسافة واحدة من الجميع ولا مصلحة لنا في الترويج لاتهامات المجلس المحلي ضد المحافظ أو أن نتبنى قضية طرف بعينه وكأنها الصواب دون الرجوع إلى الطرف الآخر.. ولأن الاتهامات الواردة خطيرة وتمس وظيفة واعتبارية المحافظ والقيادة التنفيذية.. ولأنني أعلم وأقرأ كل يوم في عشرات الصحف والمواقع الحملة التي يشنها المجلس المحلي ضد المحافظ والمحافظة ودون أن يتاح للرأي الآخر أو للطرف الآخر فرصة ليرد ويقدم رأيه وتوضيحه.. فلا يحتاج الأمر إلى صحيفة أخرى للترويج لهذه الحملة..

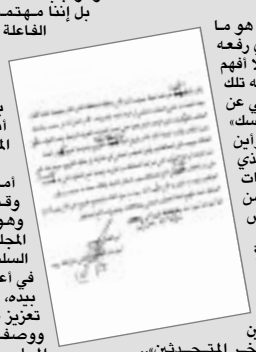

● الإنفعال غير محبذ لأصحاب الوظائف والسلطات العامة والمحلية.. والإندفاع في الرد واتهام الآخرين قد يعرض لمساءلة ومقاضاة.. ودائماً «العجلة من الشيطان» كما كنا نقول دائماً.. وابتسموا رجاءً..

المؤتمريون.. أولى

● ومن واجبنا أن نلفت عناية أمين عام محلي ريمة وغيره من أمناء المحليات والمحافظات وسائر المسئولين والموظفين لدى الدولة ومؤسسات السلطات المختلفة بأن الصحيفة معنية تماماً بقضايا البلاد والعباد وسواء أكان المسئولون وأعضاء الهيئة الإدارية «الخمسة» من المؤتمر الشعبي العام أو من أحزاب أخرى.. فالجميع سواء أمام المسئولية والواجب..

بل إننا مهتمون كثيراً بالنقد البناء والرقابة الإعلامية الفاعلة على أعضاء وقيادات المؤتمر الشعبي أكثر من غيرهم.. لأن هذه هي سياسات وتوجهات وتوجيهات قيادة المؤتمر.. وليس هناك ما يدعو محلي ريمة إلى تذكيرنا مراراً بانتماءات أعضائه ومسمياتهم الحزبية.. أنتم الآن في السلطة المحلية وواجهة القيادة المحلية.. وهذا مهم في الأول والأخير.

● بقي فقط أسجل علامة استفهام كبيرة أمام الخلاف الدائر بين أمانة محلي ريمة وقيادة المحافظة.. وكيف يقال بأن المحافظ، وهو رئيس المجلس المحلي، على خلاف مع المجلس؟!! وكيف يقول أمين عام محلي ريمة بأن السلطة المحلية (المجلس) لا علاقة له أو مشاركة في أعمال السلطة والمحافظة.. في حين أن السلطة بيده، ومراراً حرص فخامة رئيس الجمهورية على تعزيز صلاحيات وسلطات المحليات في المحافظات ووصفها بـ«الحكومات المحلية».. كيف إذاً يتخلى المجلس عن وظيفته ويريد منا مناصرته في ذلك؟!.

قنوات أنسب للحل

● مطلوب منا ومن السلطة المحلية عموماً، في سائر المحافظات، الارتقاء إلى شراكة حقيقية وإيجابية.. وعدم أخذ الأمور بمقاييس «معي وضدي».. نحن لسنا مع أحد، ولا ضد أحد.. نحن مع الوطن والناس والقانون.. ومع الجميع.

● وطالما وأمين عام محلي ريمة أكد في رسالته بأن موضوع الخلاف مع المحافظة قد صار «مطروحاً على الأخ وزير الإدارة المحلية» فمن الأفضل للمجلس المحلي التزام الطرق والقنوات الرسمية لحل الخلاف والابتعاد عن الترويج والإثارة في الصحف والمواقع.. ذلك غير مجد ولا يصنع شهرة أو صيتاً.. كما أن التشهير ليس هو الطريق الأنسب لحل مثل هكذا إشكالات..

كلمة أخيرة..

● الانفعال غير محبذ لأصحاب الوظائف والسلطات العامة والمحلية.. والإندفاع في الرد واتهام الآخرين قد يعرض لمساءلة ومقاضاة.. ودائماً «العجلة من الشيطان» كما كنا نقول دائماً.. وابتسموا رجاءً..